ظاهرة الهجرة في الدّولة العثمانيّة والجمهوريّة التّركيّة وعواقبها

سلمان سالم كسغين*

* جامعة غازي، تركيا

ملخص: تستحوذ ظاهرة الهجرة التي لها مكانة مهمّة في حياة الأفراد والمجتمعات على اهتمام علماء الاجتماع؛ لأنّها تساعدهم على فهم الماضي والحاضر، فالهجرات تقدّم بيانات مهمّة للباحثين في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة للمجتمعات. ويمكن الاعتماد على ظاهرة الهجرة لدراسة اتّخاذ الأناضول وطنًا من قبل الأتراك الوافدين من آسيا الوسطى، والانتقال من العهد العثمانيّ إلى العهد الجمهوريّ، وتأسيس تركيا الحديثة. كما يمكن العودة إلى ظاهرة الهجرة لفهم تاريخ الأناضول؛ المنطقة الجغرافيّة التي استضافت الثّقافات المختلفة لعصور طويلة، وتغيّرت ملامحها بسبب الهجرات، وبنيتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة الحاليّة. والهدف من هذا المقال هو رسم إطار لتاريخ الهجرات في عهد تركيا الحديث، وإبراز النّقاط المهمّة لهذا التّاريخ.

Emigration Phenomenon and its Ramifications in the Ottoman Empire and the Turkish Republic

SELMAN SALİM KESGİN*

* Gazi University, Turkey

ABSTRACT Emigration is an important phenomenon in individuals and societies life and one of a major interest to sociologists; for it helps to understand the past and present since immigration provide researchers with significant data on the social, political, and economic structure of societies. We can depend on the emigration phenomenon in studying how the the Middle Asian Turks considered the Anatolia a new home; The transition from the Ottoman Age to the Republic Era and the Formation of Modern Turkey. Also, this phenomenon can be of use in studying Anatolian history that has hosted various cultures for long ages, and hence its nature and social, economic, and cultural structure have changed due to emigration waves. The aim of the article is providing a framework of emigration history in Turkey's modern history and emphasizes its main turning points

رؤية تركية

2019 - (8/1)

28 - 9

يمكننا دراسة مسيرة الأتراك في اتّخاذ الأناضول وطنًا، تلك المسيرة التي بدأت مع الهجرات إلى أراضي الأناضول في أعقاب القرن العاشر؛ بانقطاعاتها واستمراريّاتها. وعندما نأخذ بعين الاعتبار العهد الحديث يمكننا أن نتناول تاريخ تركيا في الهجرة الدّوليّة على شكلين: هجرات العهد العثماني وهجرات عهد الجمهوريّة. ونعلم مسبقًا أنّ الحديث عن الهجرة التي هي ظاهرة اجتماعيّة بتقسيمها إلى قسمين تبعًا للعهد- موضوع مفتوح للانتقاد؛ لأنّ ذلك يوحي أنّنا تناولناها بشكل يرتكز على الدّولة، ولكنّنا اخترنا هذا التّقسيم على أمل أن نقدّم توضيحًا أفضل للموضوع.

أولًا: الهجرات في العهد العثمانيّ:

أخذ موضوع الهجرة والإسكان مكانه في أجندات العهد العثمانيّ إلى أن صار مادّةً لها تداعياتها على السّاحة السّياسيّة. فمؤسّسو الدّولة العثمانيّة جاؤوا إلى الأناضول مهاجرين، ونفّذوا سياسات الإسكان لدواع أمنيّة واقتصاديّة ومجتمعيّة ودينيّة، لتسلّم زمام الأمور في الأراضي التي فتحوها حديثًا. ولكي نفهم سياسات السّكّان والإسكان في الدّولة العثمانيّة لا بدّ من دراسة بنيتها المجتمعيّة. وفي هذه النّقطة لا بدّ من تأكيد نظام الملّة بشكل خاصّ، الذي يمثّل أحد أهمّ ديناميّات البنية المجتمعيّة العثمانيّة، ويعبّر عن الجماعات الدّينيّة والاجتماعيّة، وبنيتها الإداريّة والدّينيّة. وتتبوّأ السّياسات المتعلّقة برعايا الدّولة المرسلين إلى المناطق التي فتحت حديثًا، والجماعات التي عوقبت بالنّفي- مكانةً مهمّةً بين مميّزات الهجرة في العهد العثمانيّ.

إنّ الدّولة العثمانيّة، كما بيّن كمال قرباط أسّست بالهجرات، وانتهت بالهجرات من الرّوملي إلى الأناضول[1]. وعند النّظر إلى هذه العمليّة بأكملها نجد أنّ سياسات السّكّان والإسكان لدى الدّولة العثمانيّة تبدي استمراريّةً بخطوطها العامّة. وكانت لسياسات الإسكان ثلاث مراحل مختلفة، في سياق المتطلّبات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة: أولاها؛ المرحلة التي نمت فيها الدّولة وتوسّعت وانتقل النّظام فيها إلى الأماكن المفتوحة حديثًا، وثانيتها؛ المرحلة التي برز فيها تطبيق النّظام داخليًّا، وثالثتها؛ المرحلة التي تقلّصت فيها الجغرافيا السّياسيّة وحصلت الهجرات من الخارج إلى الدّاخل[2].

الهجرات التي حصلت في المرحلة الثّالثة كان لها دور فاعل في ظهور البنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاليّة للأناضول وبلاد البلقان والقفقاس ومنطقة الشّرق الأوسط. بدأت هذه الهجرات بضمّ القرم إلى روسيا القيصريّة عام 1783 واستمرّت إلى وقتنا الحاليّ. ويرى قرباط أنّ أبرز هذه الهجرات هي كالآتي:[3]

1. هجرة المسلمين من القرم وبلاد البلقان والقفقاس إلى الأناضول في أثناء الحرب الرّوسيّة العثمانيّة 1828-1829.

2. هجرة الثّوريّين والنّخب السّياسيّة المكوّنة من الأشخاص ذوي الأصول المجريّة والبولنديّة خلال الأعوام 1830 و1848-1850.



3. هجرات القفقاس التي حصلت خلال الفترة 1862– 1865.

4. الهجرات من الرّوملي إلى الأناضول عقب الحرب الرّوسيّة العثمانيّة 1877– 1878.

5. الهجرات التي بدأت بعيد الغزو اليونانيّ لغريت وتيساليا.

6. الهجرات القادمة من بلاد البلقان في أثناء الحرب العالميّة الأولى.

7. الهجـرات مـن مقدونيـا وكوسـوفو وتراقيا ودبروجـا في أثناء حـرب البلقان 1912– 1913.

أمّا الهجرات التي كان لها التّأثير الأكبر من بين هذه الهجرات في البنية السّياسيّة والمجتمعيّة للدّولة العثمانيّة فهي الهجرات الجماعيّة التي حصلت في أثناء الحروب العديدة. يمكن دراسـة هـذه الهجـرات في ثلاث مجموعات، هي: الهجـرات البشريّة التي حصلت إبّـان حرب القرم، والهجرات البشريّة التي حصلت إبّان حرب 93، والهجرات التي حصلت إبّان حرب البلقان. ويمكن القول: إنّ العوامل الأساسيّة التي تكمن وراء هذه الهجرات هي فقدان الدّولة العثمانيّة نفوذها على الصعيدين العسكريّ والاقتصاديّ، وتصاعد تيّار القوميّة.

1. الهجرات من القرم:

في القـرن الخامـس عـشر أصبحت القرم التي اسـتقرّ فيها الأتـراك في القرن العـاشر تابعةً للدّولـة العثمانيّـة. ولكنّ التّمدّد الرّوسيّ الذي ألقى بظلالـه في المنطقة اعتبارًا من القرن الثّامن عشر، وكان السّبب وراء العديد من الهجرات إلى الدّولة العثمانيّة، وأجبر أتراك القرم على ترك وطنهم[4].

في أواسط القرن التّاسع عشر دخلت الدّولة العثمانيّة في حرب مع روسيا القيصريّة بعد أن بنت تحالفًا مع فرنسا وبريطانيا العظمى اللّتين دعمتا الدّولة العثمانيّة خوفًا من تزايد النّفوذ الرّوسيّ في أوربّا، والتّداعيات السّلبيّة على مصالحها الاستعماريّة في حال ضعف الدّولة العثمانيّة. فوقعت حرب القرم خلال الأعوام 1853-1856، وخسرت الدّولة العثمانيّة للمرّة الأولى أراضيها التي يكثر فيها رعاياها المسلمون، وتركت هذه الحادثة بصمتها في الذّاكرة. هناك أمر آخر يميّز حرب القرم عن غيرها، ألا وهو موجات الهجرة التي انطلقت إبّان الحرب. وقد بدأت هذه الهجرات على شكل جماعات صغيرة كما في حال هجرة المسلمين التي بدأت عام 1772، ثمّ تحوّلت إلى هجرات جماعيّة إبّان حرب القرم 1856، واستمرّت حتى القرن العشرين.[5] وسكّن هؤلاء المهاجرون في أسكي شهير والمدن المجاورة لها، وإزميت وبندريرما وإنغول الواقعة في المناطق الغربيّة من الأناضول.[6]

تشير الدّراسات حول هجرات القرم إلى أنّ 1.4 مليون تتريّ هاجروا من القرم إلى الأراضي العثمانيّة خلال الفترة 1854 - 1878. وهناك دراسات تشير إلى هجرة 200 ألف إلى 470 ألف تتريّ إلى الأراضي العثمانيّة إبّان حرب القرم. ويقول كمال قرباط إنّ عدد تتار القرم الّذين هاجروا إلى الأراضي العثمانيّة خلال الأعوام 1783-1922 بلغ زهاء 1.8 مليون[7].

واتّخذت الدّولة في هذه الفترة الخطوات المؤسّساتيّة لإدارة الهجرة. فقرّرت بناء وحدة إداريّة مستقلّة لإدارة شؤون الهجرة والإسكان التي كانت تسيّرها سابقًا البلديّات والأوقاف، فكانت مفوّضيّة المهاجرين أوّل بنية إداريّة مستقلّة أسّست لإدارة وتنسيق الهجرات التي كانت تحصل إبّان الحروب، وبقيت تعمل حتّى عام 1860. كانت هذه المفوّضيّة تعمل على استضافة المهاجرين، وتعيين أماكن الإسكان، ونقلهم إلى هذه الأماكن، وتزويدهم بالمأوى والحيوانات والبذور والوقود، وتنسيق المعونات المقدّمة للمهاجرين من قبل السّكّان المحلّيّين وخزينة الدّولة[8].

2. الهجرات من بلاد القفقاس:

هجرة القفقاس هي هجرة المجموعات الإثنيّة المختلفة من الجركس والشّيشان والأبخاز الّذين كانوا يعيشون في بلاد القفقاس. حصلت هجرات القفقاس خلال الفترة 1862-1865، أي بعد هجرة القرم الجماعيّة القسريّة الأولى إلى الأراضي العثمانيّة. فعندما لم تتلقّ روسيا الدّعم الكافي من مسلمي القفقاس في أثناء حرب القرم زادت من ممارساتها القمعيّة عليهم في هذه المنطقة (حتّى شمال شرق حدود الدّولة العثمانيّة)، وفعّلت آليّات النّفي.

فهاجر أهالي القفقاس إلى الأراضي العثمانيّة حفاظًا على أرواحهم بعد أن دمّرت بيوتهم وأراضيهم ونهبت قراهم.[9] ولقي عشرات الآلاف مصرعهم بسبب الجوع أو المرض في أثناء الهجرة برًّا أو بحرًا. وهناك إحصائيّات تشير إلى وفاة 120-150 قفقاسيًّا في اليوم الواحد في سامسون التي كانت نقطة وصول الوافدين بحرًا خلال الأعوام 1864 - 1865 على سبيل المثال، وهناك إحصائيّات مماثلة من أجل طرابزون التي كانت تمثّل هي الأخرى الوجهة

المقصـودة.[10] واسـتقرّ 500 ألف قفقـاسيّ في الأراضي العثمانيّـة نتيجـة الهجرة التي بدأت عام 1860 بحسـب الدّراسات التي أجريت في هذا الشّأن.[11]

هجرة القفقاس هي هجرة المجموعات الإثنيّة المختلفة من الجركس والشّيشان والأبخاز الّذين كانوا يعيشون في بلاد القفقاس. حصلت هجرات القفقاس خلال الفترة 1862 - 1865 أي بعد هجرة القرم الجماعيّة القسريّة الأولى إلى الأراضي العثمانيّة

3. هجرات البلقان:

تعرّضت الأقليّات المسلمة في بلاد البلقان للصّعوبات والضّائقات إثر ضعـف الدّولة العثمانيّـة، وهاجروا إلى الأناضول بسبب صعود تيّار القوميّين في أوربّا في القرن التّاسع عشر، والنّشاطات السّلافيّة الرّوسيّة، وحركات التّمرّد على الحكم العثمانيّ، والقمع والظّلم الممارسين على الأتراك والمسلمين.

تشـكّل الهجرات التي حصلت بدءًا من الحرب الرّوسيّة العثمانيّة 1877- 1878 وصولًا إلى حـروب البلقـان- قسـمًا مهمًّا من هجـرات البلقان. فهذه الهجـرات أثّـرت في البنية الإثنيّة متعـدّدة الثّقافـات للبلقان؛ لأنّها قلّلت عدد المسـلمين والأتراك. وهذه الهجـرة المعروفة أيضًا باسـم هجـرة 93، لكونهـا صادفت عـام 1293 في التّقويم الهجـريّ، هي أوّل هجـرة جماعيّة مـن البلقـان إلى الأناضول، حيث غادر بلغاريا مليون ونصف مليون مسـلم تركيّ (إضافةً إلى مسلمي البلغار والشركس والتّتار وغاغاوزيا).[12]

عملت الإمبراطوريّة العثمانيّة على استعمال القرى والأراضي الفارغة بين سولانيك وأدرنة وإسـطنبول مكانًـا لإسـكان المهاجريـن إثر الحـرب الرّوسـيّة العثمانيّـة 1877- 1878 التي عاشـت فيها أولى خسـائرها الكبـيرة في البلقان، وبناء طوق عسـكريّ. وحظر السّـلطان عبد الحميد انتقال المهاجرين من الرّوملي إلى الأناضول؛ لإنجاح هذه السّياسـة،[13] لكنّ التّطوّرات السّياسيّة الأخرى حالت دون نجاحها.

والفـترة الأخـرى التـي تكاثفت فيهـا الهجرات مـن البلقان هـي الفترة التـي تلت حرب البلقان التي غيّرت كثيرًا من البنية السّياسيّة والدّيموغرافيّة للمنطقة. وأسفرت حرب البلقان 1912- 1913 عـن خـروج جميع أراضي البلقان عن سـيطرة الدّولة العثمانيّة باسـتثناء تراقيا الشّرقيّـة. وأسـكن المهاجـرون القادمون مـن البلقان عبر الـبرّ والبحر والسّـكك الحديديّة في مناطـق عديدة بالأناضـول، وفي مقدّمتها آيدن وخداونغير وأدرنة. وتفيد الدّراسـات أنّ عدد المهاجرين القادمين من البلقان وحدها خلال الأعوام 1877- 1914 بلغ 3 ملايين.[14]

هنـاك مدلول آخر لحرب البلقـان في تاريخ الهجرة العثمانيّ، وهو المدلـول الخاصّ بالرّعايا غير المسـلمين القاطنين في الأراضي العثمانيّة. فالنّخب العثمانيّة التي تحرّكت بدافع الحفاظ على بقاء الدّولة أبدوا موقفًا سياسـيًّا يركّز على التّركيّـة، وهذا أدّى إلى تطوير فكرة تنادي بنقل غير المسـلمين خـارج الأناضول، ثمّ انتقلـت هذه الفكـرة إلى الجمهوريّة التّركيّـة باعتبارها أجندةً سياسيّة مهمّةً. وتحوّلت البنية المجتمعيّة العثمانيّة التي كانت قبل هذه الهجرات بنيةً فسيفسائيّةً

متعدّدة الجنسيّات واللّغات والأعراق- إلى بنية ذات أغلبيّة مسلمة كانت تعيش قبل الهجرات في مناطق جغرافيّة أصغر.

ثمّة موضوع آخر ينبغي التّوقّف عنده لدى الحديث عن الهجرات في العهد العثمانيّ، ألا وهو الهجرة من الدّولة العثمانيّة إلى الخارج. وقد حصلت هذه الهجرة في أغلبها لأسباب اقتصاديّة، وفيما يلي نذكر أبرزها:

• الهجرة من سوريا ولبنان وجنوب شرق الأناضول إلى أمريكا الجنوبيّة عام 1860. فهذه الهجرات حصلت لتغطية الحاجة إلى القوّة العاملة الرّخيصة التي برزت إثر رفع العبوديّة في الدّول الغربيّة[15].

عملت الإمبراطوريّة العثمانيّة على استعمال القرى والأراضي الفارغة بين سولانيك وأدرنة وإسطنبول مكاناً لإسكان المهاجرين إثر الحرب الرّوسيّة العثمانيّة 1877 - 1878 التي عاشت فيها أولى خسائرها الكبيرة في البلقان

• الهجرة من مقدونيا إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة هربًا من قمع عصابات البلغار الّذين كانوا يريدون الاستيلاء على مقدونيا بعد عام 1877.

• الهجرة من شرق الأناضول إلى أمريكا في نهاية القرن التّاسع عشر. فقد هاجر عشرات الآلاف من الرّعايا الأتراك والأرمن والأكراد إلى أمريكا الشّماليّة نتيجة الأعمال التّعريفيّة في ولاية خربوط على وجه الخصوص. هاجر قسم من هؤلاء النّاس من أجل العمل والقسم الآخر لأسباب سياسيّة. وكان هناك 400 ألف مواطن عثمانيّ في أمريكا عام 1908 على حدّ قول منجي بك السّفير العثمانيّ في نيويورك[16].

نهجت الدّولة العثمانيّة التي كانت تطبّق سياسات الهجرة دون النّظر إلى لغة المهاجرين ودينهم وعرقهم[17] - سياسات جديدة، وبنت مؤسّسات جديدةً تبعًا لتغيّر الهجرات من النّاحيتين النّوعيّة والكميّة. وعدّ رجال الدّولة العثمانيّة هذه الهجرات طريقةً لزيادة عدد السّكّان، وتعزيز الاقتصاد. كما أنّ المعنى الخاصّ الذي يحمله المهاجر في الدّين الإسلاميّ دفع رجال الدّولة إلى تطوير سياسات تقوم على التّسامح مع المهاجرين، فأسّست الدّولة العثمانيّة أوّل مفوّضيّة لشؤون الهجرة في العالم الإسلاميّ، وسنّت قانون الهجرة، وفي هذا الصّدد يلاحظ تأسيس مفوّضيّات عديدة لإدارة شؤون الهجرة في الدّولة العثمانيّة. والمفوّضيّات التي اقتصرنا على ذكر أسمائها في الأسفل -إذ الإسهاب في الحديث عنها يتخطّى أبعاد هذا المقال- شكّلت تقليدًا إداريًّا جادًّا من أجل إدارة شؤون الهجرة. وهذه المفوّضيّات هي كالآتي:[18]

• مفوّضيّة المهاجرين: أبدت نشاطًا خلال 1860 و1875، وسيّرت الشّؤون الإداريّة للمهاجرين القادمين من القرم تحديدًا.

• مفوّضيّة الإدارة العامّة للمهاجرين: أبدت فعّاليّتها خلال الفترة 1878- 1894، وتكفّلت بحلّ المسائل المتعلّقة بالمهاجرين الّذين زاد عددهم بسبب الحرب الرّوسيّة العثمانيّة.

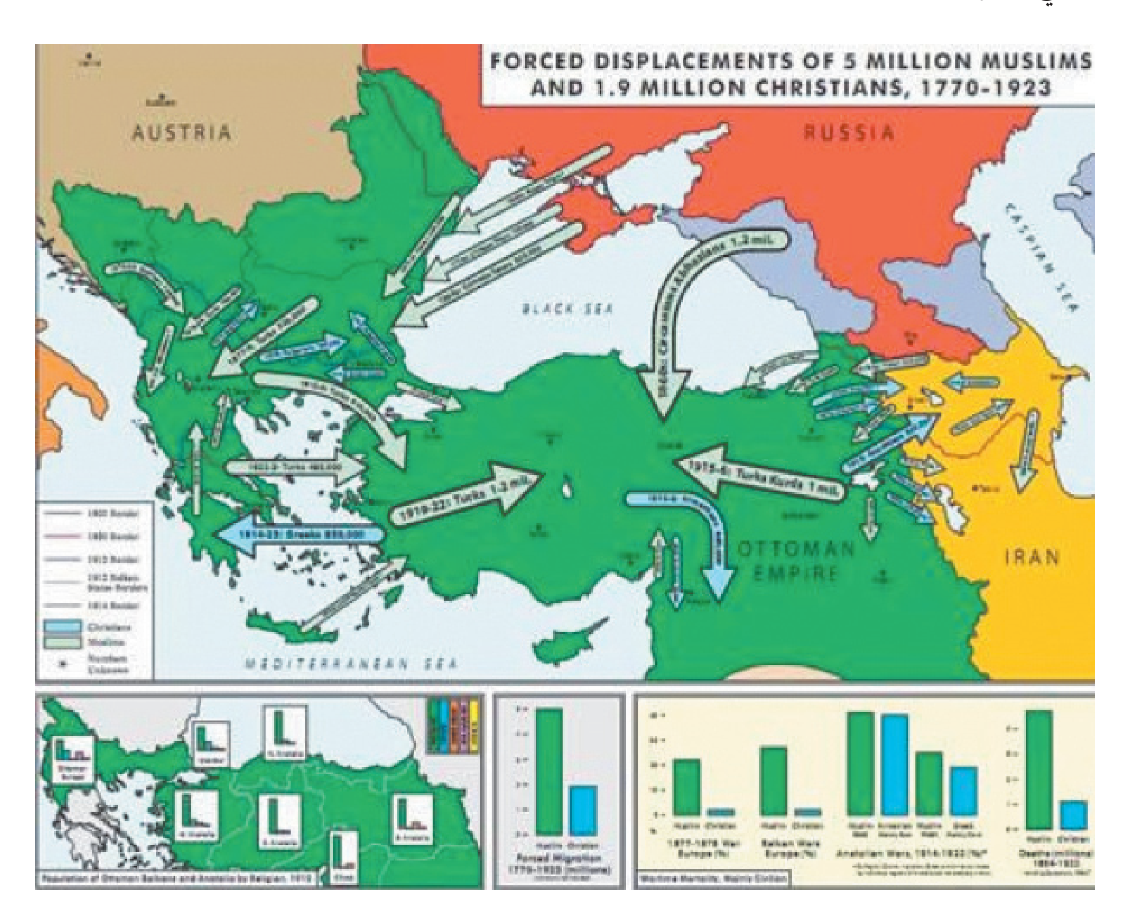
• مفوّضيّة المهاجرين العموميّة: أُسِّست في قصر يلدز برئاسة السّلطان عبد الحميد الثّاني عام 1878، وعملت بصفتها مؤسّسةً عليا، وتشير إلى أنّ السّلطان كان يعير اهتمامًا بمسألة المهاجرين.

• المفوّضيّة العليا للمهاجرين: : أُسِّست عام 1897 تحت إشراف السّلطان، وذلك إثر انطلاق الهجرات الجديدة من البلقان بسبب الحرب العثمانيّة اليونانيّة.

• مفوّضيّة المهاجرين الإسلاميّة: : أُسِّست عام 1899، وتشير إلى أنّ سياسات الهجرة في العهد العثمانيّ كانت تؤكّد مسألة الدّين الإسلاميّ؛ نتيجة ازدياد التّركيز على الإسلام في الهجرات المتوجّهة نحو الدّولة العثمانيّة في الفترة التي تلت عام 1888.

• مفوّضيّة مهاجري طرابلس الغرب: : أُسِّست عام 1912 وأخذت على عاتقها تسيير شؤون المسلمين من الأسر والموظّفين والعسكريّين الّذين هاجروا من رودوس والجزر الأخرى إلى طرابلس الغرب، في أثناء حرب طرابلس وبعدها.

وفيما يأتي الخريطة التي أعدّها مكارتي، وهي تبيّن الهجرات التي حصلت عبر التّاريخ، والتي أوجزناها آنفًا:[19]



ثانيًا: الهجرة في عهد الجمهوريّة:

كما هو الحال في الدّولة العثمانيّة، اكتسبت الهجرة أهمّيّةً وجوديّةً عند تأسيس الجمهوريّة أيضًا، ففي السّنوات الأولى من تأسيس الجمهوريّة التّركيّة التي قامت على الميراث الاجتماعيّ والمؤسّسيّ للدّولة العثمانيّة، طبّقت سياسات من شأنها زيادة عدد سكّان البلد بسبب الضّرورات السّياسيّة والمخاوف الأمنيّة والخيارات الأيديولوجيّة والدّوافع الاقتصاديّة، وكانت سياسات الهجرة في مقدّمة السّياسات التي تؤدّي إلى زيادة عدد السّكّان كما هو واضح في كلمات مصطفى كمال أتاتورك الآتية:

"إنّ عدد سكّان البلد في درجة مؤسفة، أعتقد أنّ مجموع عدد السّكّان في الأناضول لا يتجاوز ثمانية ملايين نسمة... والآن نريد تعويض ذلك... يجب أن نزيد عدد سكّان بلدنا، بأن نأتي بالأشخاص الّذين بقوا خارج الحدود المليّة من نفس العرق والحرث [أي النّسل والثّقافة]، ونضمن لهم الحياة المرفّهة... أعتقد أنّه من الواجب أن ننقل جميع الأتراك في مقدونيا وتراقيا الغربيّة إلى هنا..."

نهجت الدّولة العثمانيّة التي كانت تطبّق سياسات الهجرة دون النّظر إلى لغة المهاجرين ودينهم وعرقهم سياسات جديدةً وبنت مؤسّسات جديدةً تبعًا لتغيّر الهجرات من النّاحيتين النّوعيّة والكميّة

ويمكن القول إنّ الرّغبة في زيادة عدد سكّان البلاد وتجانسها إلى حدّ كبير كان أساس الإقدام على عمليّة صعبة، مثل التّبادل السّكّانيّ الذي يحمّل الدّولة أعباءً ماليّةً وإداريّةً واجتماعيّةً ثقيلةً في سنوات الإمكانات المحدودة، وإنّ هذا الدّافع أدّى إلى هجرة ما بين 720 ألف شخص ومليونًا ونصف المليون إلى تركيا في وقت مبكّر من عهد الجمهوريّة.

وفي ضوء معلومات خلفيّة هذا المخطّط يمكن البحث في موجات الهجرة إلى تركيا على النّحو الآتي:

أ. الصّراع السّكّانيّ التّركيّ - اليونانيّ:

أصبحت البنية الدّيموغرافيّة المكوّنة من المعدّل المنخفض للشّباب، والنّاتجة من هجرة ملايين السّكّان بسبب حروب البلقان، وحروب الاستقلال التي تبعتها في السّنوات اللّاحقة- من أولويّات أعمال الجمهوريّة التّركيّة المشكّلة حديثًا، فقد بقيت تراقيا الغربيّة الواقعة على غرب نهر مريج وذات الأغلبيّة السّكّانيّة من المسلمين داخل الحدود اليونانيّة، وبقيت تراقيا الشّرقيّة التي يشكّل اليونانيّون والبلغار ثلثي سكّانها داخل أراضي الجمهوريّة التّركيّة، ووفقًا لهذا الوضع، كان موضوع الدّفاع عن السّكّان من الأصول التّركيّة الّذين بقوا خارج حدود الجمهوريّة التّركيّة لدى إعلانها والحفاظ على حقوقهم يشغل الأجندات اليوميّة.

كان موضوع الأقلّيّات التي تعيش في الدّول المختلفة من الموضوعات التي واجهت السياسات الدولية بين الحربين الأولى والثّانية، ولاسيّما أنّ نتيجة التّقرير الذي أعدّه فريتجوف

يانسن المكلّف من الأمم المتّحدة بإجراء دراسة حول وضع اللّاجئين من روسيا البيضاء الذين انتشروا في أوربّا من قبل، والذي قام كذلك بإجراء الدّراسات والبحوث حول الأقليّات في كلّ من اليونان وتركيا- نقلت موضوع التّغيّر السّكّانيّ بين الدّول إلى جدول الأعمال.

بدأت عمليّة تبادل السّكّان مع "بروتوكول التّبادل بين الأهالي الأتراك واليونان" المكوّن من 19 بندًا، والموقّع عام 1923 في إطار اتّفاقيّة لوزان، نتيجة الدّراسات التي أجريت في تحديد مستقبل السّكّان غير المسلمين في الأراضي التّركيّة، والسّكّان المسلمين خارج الأراضي التّركيّة، واستمرّت حتّى الثّلاثينيّات من القرن العشرين. ووفقًا لعمليّة التّبادل، بدأ اليونان الأرثوذكس المقيمون في الأراضي التّركيّة والمسلمون المقيمون في الأراضي اليونانيّة بالهجرة القّسريّة، وترك أماكن استيطانهم، والعمل على مواصلة حياتهم في أماكن استقرارهم الجديدة اعتبارًا من الأوّل من مايو/ أيّار عام 1923.

أُسِّست اللّجنة المشتركة المكوّنة من أربعة أتراك وأربعة يونانيّين وثلاثة ممثّلين من الدّول التي شاركت في الحرب العالميّة الأولى من أجل تنفيذ عمليّة المبادلة ومراقبتها، وكانت المفوّضيّة ستوثّق وتقيّم الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الخاصّة باللّجان الفرعيّة المنشأة في الولايات، وقد أنشأت حكومة أنقرة وكالة الإسكان والتّعمير، وهي المسؤولة عن إصلاح الممتلكات المتبقّية من اليونانيّين لتكون قابلةً للسّكن، وتنظيم استقبال المبادلين، وإسكانهم في الأراضي المناسبة لمعلوماتهم الزّراعيّة، وتوفير الوسائل اللّازمة للإنتاج.

بلغ عدد القادمين إلى تركيا في عمليّة التّبادل 384 ألف شخص، بينما بلغ عدد المنتقلين إلى اليونان 1.1 مليون شخص، وقد كانت المبادلة خطوةً مهمّةً في مسألة إنجاز خيال الدّولة الوطنيّة المتجانسة التي كان كلّ من تركيا واليونان راغب في إنشائها. إلّا أنّ فقدان الأناضول للسّكّان اليونانيّين الذين أدّوا دورًا مهمًّا في حياتها التّجاريّة والحرفيّة والفنيّة أدّى إلى ظهور متاعب مختلفة في الحياة الثّقافيّة والتّجاريّة في تركيا. إلى جانب التّأثير النّفسيّ الذي تسبّبه المبادلة في الأفراد المعرّضين للهجرة القسريّة- يمكن أن تواجه عمليّة تبادل السّكّان في العلاقات الدّوليّة الانتقاد من حيث كونها طريقةً قابلةً للتّنفيذ.

ب. قانون الإسكان عام 1934:

قانون الإسكان الذي أصدر بعد إنشاء الجمهوريّة التّركيّة بهدف زيادة عدد السّكّان وتتريكهم؛ ينظّم خصائص المهاجرين الذين سيقبلون في تركيا وأماكن إسكانهم والسّياسات التي تهتمّ بشؤونهم.

إنّ قانون الإسكان القائم على فكرة إنشاء مجتمع جديد، والذي يتناول مجموعةً واسعةً من المجالات، مثل إدارة الأراضي وسياسة الهجرة وقبول المهاجرين والمخاوف الأمنيّة- يتبوّأ مكانةً مهمّةً في سياسات الهجرة في فترة الجمهوريّة. والهدف من هذا القانون وفقًا لما يشير إليه الجزء الذي يأخذ مكانه في نصّ القانون تحت عنوان: "لماذا هذا القانون؟"- هو لمّ شمل

الأتراك الذين يعيشون حياة الفرقة والأقليّات منذ آلاف السّنين، وإيجاد الحلّ الجذريّ للمسألة الثّقافيّة.

في سياق بيان أهداف قانون الإسكان، أوضح وزير الدّاخليّة وأحد مهندسي القانون شكري قايا أنّ القانون على صلة بالسّكّان والمهاجرين والعشائر المتنقّلة في الدّاخل والمشرّدين العاملين في أراضي الآخرين على حدّ سواء، ويهدف إلى إيجاد الحلول لمشكلات هذه المجموعات الأربع؛ مجموعةً مجموعةً، ويهدف قانون الإسكان هذا الذي يتضمّن أحكامًا ذات صلة بإسكان مهاجري الخارج والإسكان الدّاخليّ وتوطين العشائر المتنقّلة- إلى تنظيم توطين السّكّان وصلتهم بالثّقافة التّركيّة في تركيا.

فبحسب قانون الإسكان تنقسم أراضي البلد إلى ثلاث مجموعات رئيسة: المناطق التي تحمل الرّقم واحد (1)، وهي الأراضي المطلوب تكثيف السّكّان الأتراك فيها. والمناطق التي تحمل الرقم (2) وهي الأماكن التي خصّصت لتوطين السّكّان الّذين يراد منهم تمثيل الثّقافة التّركيّة. والمناطق التي تحمل الرقم (3)، وهي المناطق المخصّصة لتفريغها من السّكّان، ومنع التّوطين فيها؛ لأسباب مختلفة: صحّيّة واقتصاديّة وزراعيّة وسياسيّة وعسكريّة.

ووفقًا لهذا القانون؛ لا يمكن القبول بمن لا صلة لهم بالثّقافة التّركيّة، والفوضويّين والجواسيس والغجر الرّحّل والمبعدين خارج البلاد- مهاجرين في تركيا.

ج. الهجرات الأخرى:

المبادلة السّكّانيّة التي حصلت بين تركيا واليونان، والهجرات التي وقعت نتيجة قانون الإسكان- تأتي في مقدّمة العمليّة الاجتماعيّة التي أثّرت في البنية الاجتماعيّة القائمة في تركيا. فالفاقة البشريّة والثّقافيّة والمادّيّة التي رافقت المفارقين للأراضي التّركيّة انعكست آثارها على الحياة الاقتصاديّة والثّقافيّة في تركيا. فالنّشاط الاقتصاديّ الذي تخصّص به التّجّار اليونان على سبيل المثال أحدث فراغًا لا يمكن ملؤه بالمهاجرين الجدد بأيّ شكل من الأشكال.

خارج إطار التّحرّكات البشريّة الموجزة آنفًا، شهدت تركيا الكثير من حركات الهجرة التي أثّرت في بنيتها الاجتماعيّة الحاليّة، ويمكن تلخيص هذه الهجرات على الشّكل الآتي:[20]

• الأتراك القادمون من بلغاريا: عقب إعلان بلغاريا استقلالها هاجر الأتراك المقيمون فيها إلى تركيا في فترات محدّدة؛ بسبب المعاناة التي لقوها في بلغاريا. إذ شهدت فترات 1923-1930، و1940-1949، 1950-1951، و1969-1978 موجات هجرات مختلفةً. وقد بلغ عدد الأتراك المهاجرين خلال عامي 1951 و1990 فقط حوالي 500 ألف تركيّ بلغاريّ، جاؤوا إلى تركيا بسبب ما تعرّضوا له من سياسات القمع والبلغرة [الاستيعاب البلغاريّ].

• الهجرات التي حدثت من شمال العراق عام 1991، فقد شهدت المنطقة تمرّدًا كرديًّا في أعقاب احتلال العراق للكويت، ولقي هذا التّمرّد قمعًا عسكريًّا من قوّات صدّام حسين،

وهـذا دفع الأكراد إلى اللّجوء بشـكل جماعـيّ إلى الدّول المجـاورة. وواجه ما يقرب من 500 ألف كرديّ ظروفًا طبيعيّـةً قاسـيةً للغاية، حوّلـت هذا التّدفّـق الجماعيّ إلى كارثة إنسانيّة.

المبادلة السّكّانيّة التي حصلت بين تركيا واليونان والهجرات التي وقعت نتيجة قانون الإسكان تأتي في مقدّمة العمليّة الاجتماعيّة التي أثّرت في البنية الاجتماعيّة القائمة في تركيا

• العلـماء الفارّون من ألمانيا النّازيّة: للعلماء الفارّين مـن النّازيّة الألمانيّة إلى تركيا دور كبير في التّاريخ العلميّ لتركيـا. ويذكـر من بين هـؤلاء العلماء الذيـن كانت لهم مشاركة مهمّة في التّطبيقات العمليّة في تركيا سواء في المجال الأكاديميّ أم المجال الخاصّ بهم: مهنـدس نظـام ضريبة الواردات التّركيّ فريتـز نيومارك، إلى جانب غرهارد كسلر الذي أدّى دورًا كبيرًا في إعداد القوانين التّنظيميّة للحياة العمليّة وتشكيل المؤسّسات.

• الجنود الأجانب اللّاجئون إلى تركيا خلال الحرب العالميّة الثّانية: كان الجنود الأجانب اللّاجئـون إلى تركيا خلال الحرب العالميّة الثّانية موضع اهتمام المناقشـات التي تناولت الهجرة في خمسـينيّات القرن الماضي. ووفقًا للدّراسـات التي أجراها كسر في الفترة ما بين 1 مايو/ أيّار 1941 و1 مـارس / آذار 1943، بلـغ مجموع عدد اليونانيّـين اللّاجئين من الجزر اليونانيّة إلى سـواحل إيجة 22.909 لاجئـين يونانيّين. وبلغ هـذا العدد في عام 1944 حـوالي 40.000 لاجئ.[21]

• الهجـرات التـي حصلت خلال الحرب في البوسـنة وكوسـوفو: أدّى الصّراع والمذابح العرقيّة التي شـهدتها البوسنة والهرسـك بين عامي 1992-1995 إلى انتقال بضعة وعشرين ألف لاجئ بشناقيّ إلى تركيا. ولجأ أغلب هؤلاء إلى جوار أقربائهم في بورصة وإسطنبول، أمّا الباقون فقد وزّعوا في المخيّمات ومراكز الاسـتقبال المقامة من أجلهم في إسـطنبول وقرقلر ألي وأنقـرة[22]. وخلال الحرب في كوسـوفو عام 1999 لجأ 17.746 شـخصًا إلى تركيا، وفي عام 2001 لجأ 10500 شخص من مقدونيا.

• هجرة تركمان أخيسـكا: يعيش أتراك الأخيسـكا متفرّقين في أماكن مختلفة من سـيبيريا وآسـيا الوسـطى، حيث شرّدوا في عهد سـتالين بعد أن كانوا يسـتوطنون الأراضي الجورجيّة القريبـة من الحدود مع تركيا. وقد شرعت تركيا تسـتقبلهم وفقًـا للقانون رقم 3835 الصّادر عام 1992: "قانون استقبال الأتراك الأخيسكا وإسكانهم في تركيا".

• الإيرانيّـون القادمـون إلى تركيا في أعقاب الثّـورة الإيرانيّة: بعد قيام الثّورة الإيرانيّة في عـام 1979، تدفّـق ملايـين الأشـخاص إلى تركيا بحثًا عـن طريق للوصـول إلى أوربّا، حيث اتّخذوها طريق عبور إلى دولة ثالثة، وقد شـوهدت الطّوابير الممتدّة إلى مئات الأمتار، شـكّلها الإيرانيّـون الرّاغبـون في الانتقال إلى الولايات المتّحدة أمام سـفارتها. ولا يعرف بالضّبط عدد الإيرانيّين الّذين انتقلوا إلى الدّول المختلفة عبر تركيا، بينما تفيد بعض الإحصائيّات أنّ عددهم يترواح بين مليون ونصف المليون ومليوني شخص.[23]



• الهجـرات المتّجهـة مـن تركيـا نحـو أوربّا: هنـاك نوع آخـر من الهجرة غـير الهجرات التـي ذكرناهـا آنفًـا، المتّجهـة من تركيا تركـت آثارهـا في بنيتهـا الاجتماعيّـة والاقتصاديّة؛ إنّه النّـوع الذي تأثّر بالحيـاة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في تركيا. وقد بدأ هذا النّوع من الهجرات مع اتّفاقيّة العمالة التي وقّعتها تركيا مع ألمانيا عام 1961، وواصل مسيرته مع الهجرات نحو أوربّا والـدّول المفتقـرة إلى العمالة في الجغرافيّات المختلفة، ومع عمليّات اللّجوء التي تمّت لأسـباب سياسـيّة. ويمكن القول: إنّ هذه الهجرات نتج عنها وجود حوالي 6 ملايين تركيّ يعيشـون في الشّتات حول العالم.

د. الهجرات من الجمهوريّة العربيّة السّوريّة نحو تركيا:

بـدأت المظاهـرات المعارضة للنّظام السّـوريّ في 15 مارس / آذار عـام 2011، وانتقلت إلى مواجهـات، ثـمّ إلى حـرب داخليّـة، لتتحوّل في النّهايـة إلى حرب بالوكالـة. وكانت نتيجة ذلك أن اضطرّ أكثر من 13 مليون شـخص من مجموع عدد سـكّان سـوريا البالغ عددهم 22 مليونًا إلى ترك أماكن اسـتقرارهم. يعيش حوالي 6.6 مليون شـخص منهم حياة النّزوح قسرًا داخل سـوريا، بينما غادر 5.5 مليون شـخص بلدهم ليتحوّلوا إلى لاجئين في الدّول المجاورة. منهم 3.5 مليون شـخص في تركيا، ومليون شـخص في لبنان و600 ألف شـخص في الأردن يحاولون الصّمود أمام ظروف الحياة.[24]

يعيش 5 ٪ من اللّاجئين السّوريين في تركيا في مخيّمات سمّيت بمراكز الإيواء المؤقّتة، وينتشر الآخرون داخل المدن المختلفة. وفي التّفصيلات؛ تستضيف إسطنبول 563 ألف لاجئ سوريّ، وأورفة 470 ألف لاجئ، وأنطاكية 440 ألف لاجئ، وتستضيف عينتاب 390 ألف لاجئ سوريّ. [25]

يمكن أن تسمّى الفترة التي تلت عام 2010 بالعهد الجديد في إدارة الهجرة، وقد شكّل اللّاجئون القادمون إلى تركيا هربًا من الحرب في سوريا محور هذه الإدارة. وفي هذا السّياق، تحقّ للسّوريّين اللّاجئين إلى تركيا حاملي صفة الحماية المؤقّتة الاستفادة من الخدمات الأساسيّة، كالصّحّة والتّعليم والعمل.

4. واقع حركات الهجرة الموجّهة إلى تركيا بحسب نوع الهجرة:

تسلّط المراحل التّاريخيّة المذكورة آنفًا الضّوء على الهجرات البارزة نحو تركيا. إضافة إلى ذلك، لا يتوقّف موضوع الهجرة بالنّسبة لتركيا عند حدّ مسائل اللّجوء والهجرة القّسريّة. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الأجانب المقيمين في تركيا بإذن الإقامة فيها 718 ألفًا حتّى شهر أغسطس / آب 2018. [26] ووفقًا لذلك، هناك موضوعات مهمّة، مثل هجرة الطّاقة العاملة، والهجرة الدّراسيّة، وهذا أيضًا من ضمن اهتمامات إدارة الهجرة في تركيا. ويمكن بيان واقع حال هذه الهجرات على النّحو الآتي:

1) الهجرة المنتظمة:

تعرّف الهجرة المنتظمة بأنّها إقامة الأشخاص في بلد خارج بلادهم على المدى القصير، أو إقامتهم إقامةً دائمةً في إطار الإجراءات القانونيّة لبلد الإقامة. اكتسبت الهجرة المنظّمة من بين الهجرات أهمّيّةً بالغةً بالنّسبة لتركيا. إذ كانت تركيا قبلة النّاس من مختلف الأماكن في العالم لأسباب، مثل التّعليم ونمط الحياة والعمالة الإداريّة والتّشغيليّة. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الأجانب الحائزين على الإقامة في تركيا 178 ألفًا عام 2005، ليرتفع هذا العدد إلى 718 ألفًا عام 2018. ويمكن تقسيم الهجرة المنتظمة إلى تركيا إلى ثلاث مجموعات: القادمون إلى تركيا من أجل العمل، والقادمون إلى تركيا من أجل الدّراسة، والمهاجرون من أجل نمط الحياة. هذه الفئات المختلفة من المهاجرين تحوّلت إلى موضوع سياسات الهجرة بعد عام 2000.

هذا الوضع الذي يمكن توضيحه من خلال مبدأ تنقّل الأموال والخدمات والأشخاص بشكل حرّ، باعتباره جائزةً للجهود التّركيّة في تطوير العلاقات بين سياساتها الاقتصاديّة والأسواق الدّوليّة- اكتسب مزيدًا من السّرعة، ولاسيّما بعد عام 1990، حتّى وصل إلى الذّروة في سنوات الألفية الثالثة.

وقد كان القانون الصّادر في عام 2003 حول منح إذن العمل للأجانب، أوّل لائحة قانونيّة تنفّذ في هذه العمليّة. كما خطّط لتنفيذ سياسات حول جذب القوّة العاملة الماهرة إلى تركيا، وتسهيل الحياة العمليّة لهذه القوّة العاملة من خلال قانون القوّة العاملة الدّوليّة الذي أقرّ في

أغسطس / آب عام 2016. ويلاحظ أنّ عدد العمّال الأجانب في تركيا في ازدياد مستمرّ؛ نتيجةً لهذه النّشاطات. إذ حصل 74 ألف أجنبيّ تقريبًا على إذن العمل في عام 2016 وفقًا لرئاسة دائرة القوى العاملة الدّوليّة في وزارة العمل والشّؤون الاجتماعيّة.[27]

البعد الآخر للهجرة المنظّمة إلى تركيا يرتبط بالطّلّاب والأكاديميّين الدّوليّين. إنّ زيادة عدد الجامعات وتحديد سياسة التّعليم الرّسميّة بالتّوجّه الدّوليّ- تحفز جامعات الدّولة والجامعات الوقفيّة إلى البحث عن الطّلّاب والأكاديميّين الدّوليّين.[28] وقد أسفرت البرامج، مثل المنح التّركيّة [29] عن نتائجها، بتفضيل الطّلّاب تركيا على جميع أنحاء العالم. ونتيجة هذه التّطوّرات شارك 125 ألف طالب دوليّ في الحياة التّعليميّة في تركيا عام 2017.

وتتمثّل مجموعات الهجرة المنظّمة التي أشير إليها باصطلاحات مختلفة، مثل "هجرات نمط الحياة" و"المستوطنين الأجانب" على العموم- في الأجانب المقيمين في المدن السّاحليّة للمناطق الغربيّة والجنوبيّة.

وهناك عوامل جاذبة أخرى، فالمناخ الدّافئ والطّبيعة الجغرافيّة يجذبان الأجانب القادرين على مواصلة العيش في حياة مرفّهة وراقية للعيش في تركيا. ويشار إلى أنّ الطّرق المتنوّعة في تسهيل امتلاك العقارات للأجانب في تركيا دفعت الكثير من الأشخاص الأثرياء من الدّول العربيّة إلى شراء مساكن في تركيا بعد عام 2012، فأنشأت نتيجةً لذلك حياة استقرار لها في تركيا من خلال إذن الإقامة التي حصلوا عليها.[30]

2) الهجرة غير المنظّمة:

يُستَخدَم اصطلاح الهجرة غير المنظّمة من أجل الأشخاص الّذين دخلوا البلد بشكل غير قانونيّ، أو تجاوزت إقامتهم في البلد المدّة القانونيّة رغم دخولهم بشكل نظاميّ. وقد كان ذلك من أهمّ العوامل التي دفعت إلى إنشاء إدارة للهجرة في تركيا. فقد تطوّرت خطوات صانعي السّياسة العامّة في موضوع إدارة الهجرة على التّوازي مع تزايد عدد المهاجرين غير النّظاميّين.

إنّ موقع تركيا بين الجغرافيا التي تشهد الأزمات والاضطرابات في العالم، والجغرافيا التي تنعم بمستويات المعيشة المرتفعة نسبيًّا- جعلها قبلةً للهجرة غير المنظّمة. حيث إنّ المهاجرين يرون في تركيا المحطّة الأولى في الطّريق نحو أوربّا، فهم إمّا يتّخذونها معبرًا لهم، وإمّا يتّخذونها بلدًا يستقرّون فيه، وينشئون فيه حياتهم الجديدة.

ولدى البحث في بلد المنشأ والوقائع في تركيا، يمكن تصنيف حركات الهجرة غير المنظّمة ضمن ثلاث مجموعات:[31]

المجموعة الأولى: المهاجرون القادمون إلى تركيا بحثًا عن العمل من دول الكتلة الشّرقيّة القديمة، أو دول أوربّا الشّرقيّة، مثل جورجيا وأذربيجان ورومانيا وأوكرانيا وروسيا الاتّحاديّة. يميل هؤلاء المهاجرون إلى حركة "الهجرة الدّوريّة" الجديدة في ذهابهم إلى بلادهم والعودة منها بشكل منتظم. ولدى البحث على أساس المهنة، يلاحظ أنّ النّساء تعمل في مجال الخدمات

المنزليّة والتّرفيه والدّعارة وصناعة النّسيج، بينما يعمل المهاجرون الذّكور في قطاع الإنشاءات. كما أنّ المهاجرين من جورجيا وأذربيجان يأتون إلى تركيا للعمل في المجال الزّراعيّ الموسميّ.

المجموعة الثّانية: مجموعة "هجرة عبور" وتتشكّل من المهاجرين القادمين في الأغلب من الشّرق الأوسط (معظمهم من العراق وإيران)، وآسيا (أفغانستان وباكستان وبنغلاديش)، وإفريقيا (المغرب ونيجيريا والجزائر ومصر والصّومال)، ويختارون تركيا منطقة عبور إلى أوربّا الغربيّة.

المجموعة الثّالثة: وتتشكّل من اللّاجئين الّذين رفضت طلبات لجوئهم، أو الباحثين عن طرق غير مشروعة للانتقال إلى بلد ثالث. ويشكّل الأشخاص القادمون من أفغانستان والعراق والصّومال أغلب أفراد هذه المجموعة.

الإحصائيّات الأساسيّة تبعًا لنوع الهجرة:

يلاحظ من عدد المهاجرين بفئاتهم المختلفة في الجدول الآتي أنّ المهاجرين على اختلاف أنواعهم توجّهوا إلى تركيا عقب دخول الألفية الثالثة.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القوّة العاملة الدّوليّة (سنويًّا)	855	7.302	9.438	10.603	8.930	10.705	14.023	14.201	17.467	32.277	45.834	52.304	64.547	73.560	
بهدف التّعليم	14690	14794	15481	15893	16829	18158	21361	25545	31170	43251	55.011	178 .72	87.903	107.947	125030
إجماليّ الطّلبات المقدّمة للحماية الدّوليّة (سنويًّا)			2935 2935	3350 6485	5882 12.367	11929 24.369	6792 31.161	8432 40.093	17925 58.018	29678 87.696	30311 118007	34112 152119	64232 216.351	66167 282.518	112.415 394.933
المهاجرون غير الشّرعيّين الّذين قبض عليهم	56219	56219	6485	51983	64290	65737	34345	32667	44415	47510	39890	58647	146485	174466	175.752
دخول/ خروج (مليون)			20.3	19	22	25	26	27	29	30	33	35	35	25	32
إذن الإقامة				174.926	225.208	174.926	163.326	182.301	234.268	321.548	331.692	379.908	422.461	461.217	593.151

الجدول 1: عدد المهاجرين في تركيا بحسب الأعوام والفئات[32]

يبدو من الجدول أنّ عدد الأجانب الممنوح لهم إذن العمل 855 شخصًا عام 2003، وارتفع هذا العدد إلى 73.560 عام 2016. وعند الأخذ بالحسبان وجود العاملين الّذين لم يسجّلوا يلاحظ بشكل أوضح توجّه الأجانب للعمل في تركيا. وممّا يشير إلى ارتفاع عدد

القـوّة العاملة ذات الكفـاءات من بين العاملين الأجانب أصحاب الكفـاءات، منح قرابة 29 ألف إذن عمل من أصل 52304 إذن عمل لحاملي الشّهادة الجامعيّة والدّراسات العليا، ومنح قرابة 56 ألف إذن عمل لحملة الشّهادة الثّانويّة وما فوقها عام 2016.

إنّ موقـع تركيـا بيـن الجغرافيا التي تشهد الأزمـات والاضطرابات في العالـم والجغرافيـا التي تنعم بمستويـات المعيشـة المرتفعـة نسبيًـا جعلهـا قبلةً للهجـرة غير المنظّمة

المدرّسون والطّلّاب الأجانب:

يمثّـل الطّـلّاب الدّوليّـون في تركيـا أحـد أبـرز نواحـي الحركـة البشريّـة الدّوليّـة. إذ شـهد عـدد الطّـلّاب الدّوليّين الّذيـن يتلقّـون التّعليـم العـالي في تركيـا تغـيّرًا كبيرًا، حيـث بلغ عددهـم 5.378 طالبًا في عام 1983، و7.661 في عام 1990، و16.656 في عـام 2000، و43.000 طالـب في عـام 2012. وهنـاك حاليًّـا 125.030 طالبًا دوليًّـا في تركيا للعام الـدّراسيّ 2017 2018- بحسـب بيانـات مجلـس التّعليـم العـالي. ولوحـظ وجـود 3378 أكاديميًّا في نظـام التّعليم العالي بمسـتوى باحثين وأسـاتذة جامعيّين[33].

الدّخول والخروج:

إنّ عـدد الأجانـب الدّاخلين إلى تركيا يحمل قيمةً كبيرةً؛ لأنّه يبدي فكرةً عن منحى الهجرة في حـال كانـت بيانات الهجرة غير نهائيّـة. ويمكن النّظر في عدد الأجانـب الدّاخلين إلى تركيا تبعًا للأعوام من أجل دراسة هذا المنحى. إذ بلغ عدد الأجانب الدّاخلين إلى تركيا 20 مليونًا، ثـمّ ارتفع هذا العدد إلى 32 مليونًا عام 2017 بحسـب ما هـو مبيّن في الجدول1. إنّ الارتفاع الحاصـل بنسـبة 70 ٪ خـلال 10 أعوام يشـير إلى وجود تغيّر كبير في نسـيج الهجـرة في تركيا (المديريّة العامّة لإدارة الهجرة 2016).

الطّلبات المقدّمة من أجل الحماية الدّوليّة:

بلـغ عـدد الطّلبات المقدّمة مـن أجل الحماية الدّوليّـة 2935 في عام 2005، ثـمّ ارتفع إلى 112 ألفًـا في عـام 2017 .[34] وعند النّظر إلى جنسـيّة المتقدّمين بهـذه الطّلبات يلاحظ أنّهم من أفغانستان والعراق وإيران والصّومال وباكستان.

إذن العمل:

إنّ ارتفـاع عـدد الأفراد الّذين لديهم إذن الإقامة في تركيا لأسـباب، مثـل العمل والتّعليم ونمط الحياة- هو أحد أكبر المؤشّرات على تغيّر نسـيج المهاجرين في تركيا. وممّا يشـير إلى البعد الكمّيّ لهذا التّغيّر بلوغ عدد المهاجرين الحاملين إذن العمل قرابة 600 ألف في عام 2017 بعد أن كان 179 ألفًا عام 2005.

إدارة الهجرة:

تطلّبت حركات الهجرة المذكورة آنفًا على اختلاف أنواعها آليّةً لإدارة شؤونها، فصارت وزارة المبادلة والإعمار والإسكان، ووزارة الصّحّة، ووزارة الزّراعة، ووزارة العمران والتّنمية- المؤسّسات الرّئيسة المسؤولة عن إدارة الهجرة؛ تلبيةً لاحتياجات الأجواء السّياسيّة الثّوريّة عقب تأسيس الجمهوريّة. كما كانت المديريّة العامّة للأمن المسؤول التّنفيذيّ الطّبيعيّ عن إدارة الهجرة طوال التّاريخ لدواعٍ أمنيّة. وأدّت مديريّة الأمن ومديريّة فرع الأجانب دورًا مهمًّا في تلقّي طلبات اللّجوء وتحديد أوضاع طالبي اللّجوء، في الفترة التي تلت القرن العشرين التي شهدت الهجرات الدّوليّة على وجه الخصوص. كما أدّت مفوّضيّة الأمم المتّحدة العليا لشؤون اللّاجئين دورًا فاعلًا في تقييم طلبات اللّجوء، وتوطين الّذين قبلت طلباتهم في بلد ثالث، وأصبحت جزءًا من إدارة الهجرة.

لكنّ عمليّة الانضمام إلى الاتّحاد الأوربّيّ، والتّحوّل الذي حصل في البيروقراط، وعمليّة التّحوّل المدنيّ في الإدارة- ولّدت الحاجة لتسيير إدارة الهجرة من قبل وحدة مدنيّة مستقلّة، فكان القيام بأعمال عديدة لتأسيس وحدة مستقلّة من أجل إدارة الهجرة التي تعدّ الخطوة الأساسيّة لموضوع الهجرات الدّوليّة التي تشكّل أحد العناوين المهمّة لعمليّة الانسجام والاتّحاد الأوربّيّ. وأسفرت أعمال فرع اللّجوء والهجرة المتأسّس في بنية وزارة الدّاخليّة عام 2008 عن قبول قانون الأجانب والحماية الدّوليّة عام 2013، ودخوله حيّز التّنفيذ بجميع موادّه عام 2014. ونقلت الحقوق التي اعترف بها القانون للأجانب والمهاجرين تحت قانون الحماية إلى بعد يقوم على أساس الحقوق والمدنيّة من خلال عمليّة إنجاز القانون بشكل شامل شفّاف، ويراعي المؤسّسات الدّوليّة، مثل المفوّضيّة السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، ومنظّمة الهجرة الدّوليّة.

الخاتمة والتّقييم:

الهجرة في عهد الجمهوريّة التّركيّة لا تقلّ أهمّيّةً وجوديّةً عن الهجرة في العهد العثمانيّ. فتحوّل الإمبراطوريّة العثمانيّة التي كانت تمتدّ حدودها من الأناضول إلى القرم وجوارها، والمجر، وقسم كبير من القفقاس، وشمال إفريقيا، ومنطقة الحجاز- من بنية متعدّدة اللّغات والثّقافات والإثنيّات إلى دولة قوميّة تقتصر حدودها على منطقة الأناضول- حال دون أن ترث تركيا ذاكرة هذه الجغرافيا. لهذا السّبب، عندما تعرّض المسلمون في الأراضي العثمانيّة للقمع والظّلم توجّهوا إلى الأناضول. وتتحقّق صحّة هذا الكشف عندما نعلم أنّ عدد المهاجرين إلى تركيا خلال الأعوام بين 1930 و2010 بلغ مليونين.

ولدى تأسيس الجمهوريّة طوّرت تركيا سياسات الهجرة لتعزيز السّكّان من الأصول التّركيّة نوعًا وكمًّا، في إطار بناء مجتمع جديد، وبدأت تعرف بالبلد الذي يخرج منها المهاجرون، بفعل سياسات إرسال القوّة العاملة إلى الخارج اعتبارًا من السّتّينيّات.

لكـن هناك حقيقة تشـير إليها عوامـل جئنا على ذكرها في الجدول آنفًـا، مثل عدد الطّلبات المقدّمـة للحمايـة الدّوليّـة، وبيانـات العاملـين الأجانب، وعـدد بطاقـات إذن الإقامة، وعدد الأجانـب الّذين ملكوا العقارات، وهي أنّ تركيا منذ عام 2000 أصبحت بلدًا آمنًا ومسـتقرًّا يقصدهـا المهاجـرون مـن مختلف الأنـواع، ويبدي فيهـا النّاس مـن انتماءات مختلفـة مهاراتهم وكفاءاتهم لتحقيق أحلامهم في بناء حياة جديدة لأنفسهم وأسرهم.

هـذه العمليّـة التـي تؤثّـر فيهـا متغـيّرات مختلفـة، مثـل موقـع تركيا بـين آسـيا وأوربّا وموقعهـا الجيوسـتراتيجي، وبنيتهـا الاقتصاديّـة والاجتماعيّة- أدّت إلى ظهـور بنية معقّدة مـن المهاجريـن في تركيا. وتفيد البحـوث التي أجرتها شركة غالـوب إحدى أبرز شركات البحـث والاسـتطلاع في العالم في 156 دولة خلال الأعـوام -2013 -2016 أنّ 1 بالمئة مـن الأشـخاص الرّاغبين في الهجرة بالعالم اختاروا تركيـا لتكون وجهتهم. أضف إلى ذلك أنّ الّذيـن أعـدّوا هـذا التّقريـر بيّنوا أنّ هـذه البيانات التـي حصل عليهـا في البحوث التي أجروها خلال الأعوام -2013 2016 تشـير إلى ارتفاع كبير مقارنةً مع البحوث السّـابقة التـي أجريـت خـلال الأعـوام 2009 - 2012.[35]

أخـذت بنية الهجرة في تركيا التي سلسـلنا عناوينها الرّئيسـة في هذا البحـث وضعًا مختلفًا؛ نتيجـة انطلاق الهجرات الجماعيّة للسّـوريّين إلى تركيا عام 2011. فهناك 3.6 مليون سـوريّ يعيشـون في تركيا تحت الحماية المؤقّتة بحسـب البيانات الصّادرة عن وزارة الدّاخليّة. ويلاحظ أنّ 50 ٪ مـن هؤلاء الأشـخاص دون سـنّ الثّامنة عشر، وأنّ فرص العمـل محدودة جدًّا أمام أصحاب المهن منهم، وأنّ قسمًا كبيرًا منهم بحاجة إلى الدّعم النّفسيّ والاجتماعيّ. ولهذا السّبب يبـدو أنّ الكتلة التي تعتمـد على الخارج في التأمين حتّى في احتياجاتها الأساسـيّة هي الأجندة الرّئيسة في سياسات الهجرة.

ونتوقّـع أن يكـون موضـوع انسـجام اللّاجئين لـه الأولويّـة في الأجندات المتعلّقـة بإدارة الهجـرة في تركيـا، وأن تتّخذ خطوات عديدة لتكون العمالة والتّعليـم والخدمات العامّة متاحةً أمام اللّاجئين؛ لكي يستطيعوا الإسهام في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البلاد.

الهوامش والمصادر :

1. كمال قرباط، الهيكلة الإثنيّة والهجرات منذ أيّام العهد العثمانيّ، (منشورات تيماش Timaş، إسطنبول 2013)، ص...
2. غولفدّين جليك، "سياسة الدّولة العثمانيّة في السّكّان والإسكان"، الدّيوان، 1999، 4، ص 49 –110.
3. كمال قرباط، المرجع المذكور.
4. جستن مكارتي، الموت والمنفى، (منشورات مؤسّسة التّاريخ التّركيّ، أنقرة 2015)، ص16.
5. كمال قرباط، "المقدّمة"، في تاريخ تركيا في الهجرة لأيهان قايا ومراد أردوغان، (منشورات جامعة إسطنبول بيلغي، 2015).
6. كمال قرباط، مرجع سابق، ص163.

7. كمال قرباط، نفس المرجع المذكور أعلاه، ص163.
8. محمد دميرتاش، "سوق وإسكان المهاجرين الّذين قدموا إلى الدّولة العثمانيّة في أثناء حرب القرم وحرب 93"، مجلّة معهد البحوث التّركيّة بجامعة أتاتورك، 42، ص215– 238.
9. جستن مكارتي، نفس المرجع المذكور أعلاه، ص37.
10. كمال قرباط، نفس المرجع المذكور أعلاه، ص170.
11. كمال قرباط، نفس المرجع المذكور أعلاه، صxxxx.
12. جستن مكارتي، نفس المرجع المذكور أعلاه، ص104، 105.
13. نديم إبك، "هجرة 93"، العهد العثمانيّ، (المجلد 4)، (منشورات يني تركيا، أنقرة 1999).
14. كمال قرباط، الحداثة العثمانية، الترجمة: عاقلة زرلو دورو قان وقان دورو قان، (منشورات إمغا İmge، أنقرة 2002)، ص130.
15. Kemal Karpat, “The Ottoman Emigration to America,1860–1914”, International Journal of Middle East Studies, Volume 17, Issue 2 May 1985 , pp. 175-209.
16. Işıl Acehan, Perceptions, Spring 2015, Volume XX, Number 1, pp. 59-76.
17. كمال قرباط، نفس المرجع المذكور أعلاه، صxxxx.
18. سلمان سالم كسغين، إدارة الهجرة وسياساتها في الإدارة العامّة التّركيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة/ معهد العلوم الاجتماعيّة بجامعة غازي، (أنقرة 2017)، ص13– 141.
19. جستن مكارتي، نفس المرجع المذكور أعلاه.
20. سلمان سالم كسغين، إدارة الهجرة وسياساتها في الإدارة العامّة التّركيّة، أطروحة دكتوراه غير منشورة/ معهد العلوم الاجتماعيّة بجامعة غازي، (أنقرة 2017)، ص177– 185.
21. علوي كسر، (2009). قضيّة اللّاجئين والأسرى في تركيا في أثناء الحرب العالميّة الثّانية في ضوء وثائق الأرشيف، مجلة بحوث تاريخ تركيا المعاصرة، 8 (18)، ص190.
22. مجلس الشّعب التّركي الكبير (2015)، الهجرة إلى تركيا، أنقرة، https://www.tbmm.gov.tr/kultursanat/yayinlar/yayin073_00_010.pdf
23. برلان برس ألان، نهج تركيا في إداة الهجرة: القوانين وتطبيقها، أطروحة ماجستير غير منشورة/ معهد العلوم الاجتماعية بجامعة إسطنبول، (إسطنبول 2016).
24. Syria Regional Refugee Response, http://data2.unhcr.org/en/situations/syria
25. إحصائيات الحماية المؤقتة، http://www.goc.gov.tr/icerik6/gecici-koruma_363_378_4713_icerik.
26. إحصائيات إذن الإقامة، http://www.goc.gov.tr/icerik3/ikamet-izinleri_363_378_4709.
27. إذن عمل الأجانب، https://www.csgb.gov.tr/home/contents/istatistikler/yabancicalismaizinleri/، 15 يونيو/ حزيران 2015، أنقرة.
28. وزارة التّنمية، تحويل الجامعات التّركيّة إلى مركز جذب للطّلّاب الدّوليّين في إطار تدويل التّعليم العالي، (وزارة التّنمية، أنقرة 2014).
29. لمزيد من المعلومات انظر: https://www.turkiyeburslari.gov.tr/en/turkiye-burslari/burs-programlari/، تاريخ الزّيارة: 28. 08. 2018.
30. من أجل الإحصائيّات المتعلّقة ببيع العقارات للأجانب، انظر: http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=27800، تاريخ الزّيارة: 28. 08.

.2018

31. Ahmet İçduygu, Şule Toktaş, “How do smuggling and trafficking operate via irregular border crossings in the Middle East? Evidence from fieldwork in Turkey”, International Migration, Vol.40, No.6, 25–54. p.26
32. إحصائيات الهجرة. http://www.goc.gov.tr/icerik/goc-istatistikleri_363_378. تاريخ الزّيارة: 28. 08. 2018.
33. لمزيد من المعلومات انظر: İstatistik.yok.gov.tr.
34. لمزيد من المعلومات انظر: http://www.goc.gov.tr/icerik6/international-protection_915_1024_4747_icerik. تاريخ الزّيارة: 28. 08. 2018.
35. "Number of Potential Migrants Worldwide Tops 700 Million". Web: http://www.gallup.com/poll/211883/number-potential-migrants-worldwide-tops-700-million.aspx, Access date: 28.08.2018